المقالة التاسعة

"الدول العربية تستخدم الأسلحة التقليدية في تدمير السلاح النووي الإسرائيلي"

تحت هذا العنوان كتب المؤلف -رحمه الله- : « السلاح النووي يثير الكثير من المشاكل، سواء بخصوص، استخدامه أو بخصوص آثار امتلاكه على التحرك الدولي، والسياسة الخارجية للدولة التي تمتلكه .. على هذه المشاكل كانت تقتصر حتى وقت قريب على علاقة الدولتين الأعظم، وحلفاء كل منهما من الدول الكبرى. ولكن طُرح هذا الموضوع، في علاقة الدولة الصغيرة سواء من حيث علاقة الدول الصغيرة بعضها بالبعض الآخر، أو من حيث علاقة تلك الدول الصغيرة والتابعة بالدولتين الأعظم، لم يحدث حتى وقت قريب .. امتلاك إسرائيل للسلاح النووي وبصفة خاصة للقنبلة النووية التكتيكية آثار هذا الموضوع وبصفة خاصة من منطلق مبدأ التوازن الاقليمي.

قبل أن نطرح الموضوع، من متغيراته الأساسية، فإن هناك مجموعة من المفاهيم الخاطئة والتي لا تزال تسود العقل الاستراتيجي العربي يجب أن نزيلها .. هذه المفاهيم رَسّبتها في الادراك العربي، الدعاية الصهيونية، وساعد على ذلك الجهالة العربية، وقد آن الأوان لأن نفهم الحقائق في صورة واضحة ودقيقة.

أول هذه المفاهيم، القناعة بأن الدول النووية ملتزمة بعدم انتشار السلاح النووي، وهي من ثم تتصور قياداتنا، فإن هذه الدول النووية، تقف من السياسة النووية الإسرائيلية، موقف التحفظ إن لم يكن الرضا .. هذا المفهوم الخاطئ ، لا ينطبق فقط علي فرنسا ؛ بل وكذلك علي الولايات المتحدة .. لقد سبق ورأينا في موضع سابق، كيف أن واشنطن تخزن القنبلة النووية التكتيكية في إسرائيل ؛ بل وهي في تل أبيب لتكون أداتها، في استخدام هذه القنبلة لإيقاف التدفق السوفييتي اليساري، لو حدث نحو البحر الأبيض المتوسط .. البعض من قياداتنا بالسذاجة المعهودة، يتصور أن عدم اعلان إسرائيل عن قدرتها

النووية، وعن امتلاكها للقنبلة النووية، هو الخشية من الولايات المتحدة الأمريكية التي لا ترغب ولا تقبل امتلاك إسرائيل لتلك القنبلة. أمر غير وارد، والثابت أن إسرائيل حتى في تعاملها مع جنوب أفريقيا حصلت على مساعدات سخية من جانب واشنطن .. كذلك فإن فرنسا تساعد إسرائيل بجميع الوسائل لتدعيم قدرتها النووية .. ليس فقط بالمعنى المعروف، من أنها تلقت مساعدة من فرنسا عقب الاعتداء الثلاثي، لمساندة الصناعة النووية العسكرية، بل وعقب مجئ (ميتران) إلى السلطة، الرئيس الفرنسي وعد تل أبيب بمفاعل ضخم أثناء زيارته لاسرائيل منذ عدة أعوام، تسدد نفقاته بتقديم إنتاج اسرائيل من علب السردين، وهذا يعني أنه يقدم المفاعل هدية من باريس إلى الدولة العبرية .. لا يجوز أن تخدعنا التصريحات العكسية التي هي أداة التخدير .. والواقع أن خلف ذلك لعبة معينة، فالولايات المتحدة تفرض على فرنسا أي معلومات عن التقدم التكنولوجي بهذا الخصوص. تل أبيب تقوم بدور الوسيط بالنسبة لفرنسا، إذ تسرب إليها المعلومات التي تصلها نتيجة لتعاونها القائم على قدم وساق مع واشنطن .. والخلاصة، أن الولايات المتحدة وكذلك فرنسا دون الحديث عن جنوب أفريقيا، تقدم لاسرائيل جميع التسهيلات بهذا الخصوص.

الأمرالثاني والذي يساهم في تخدير القيادات العربية القناعة بأن استخدام السلاح النووي في النهاية مقيد باعتبارات دولية وأن القوى العظمى لن تسمح باستخدام ذلك السلاح في منطقة الشرق الأوسط ليس فقط الاتحاد السوفييتي بل وكذلك الولايات المتحدة مرد ذلك السذاجة العربية التي تتصور بأن هناك رأياً عاماً دولياً يستطيع أن يمارس قوة ضاغطة على الارادة الاسرائيلية .. فكرة خاطئة وقد أثبتت الأحداث أن الرأي العام الدولي لا وجود له وأنه ان تحرك فعندما تصيبه الأحداث وليس عندما يصاب الآخرون .. وقد أثبتت ذلك حرب الخليج .. ضرب بغداد بالصواريخ بل وضرب أكثر من مدينة واحدة ايرانية لم يُحرك ساكناً في مستنقع الرأي العام الدولي.

الأمرالثالث وهو أن نفقات القنبلة النووية مخيفة، لا تستطيع أن تتحملها ميزانية الدول الصغيرة أو الدول الفقيرة، مما لا شك فيه أن هذه حقيقة ولكنها مسببه. ان هناك من السلاح التقليدي ما هو أكثر تكلفة من السلاح النووي، مما لا شك فيه أن السلاح الكيمائي والجرثومي كما سوف نرى في موضعه أقل تكلفة، ولكن هذا لا يعني أن السلاح النووي هو الأكثر تكلفة. لقد تقدم وتطور انتاج السلاح النووي بحيث أضحي في متناول الجميع .. ويكفي أن نتذكر أن الطائرة ميراج 2000 تكلفتها خمسة أمثال تكلفة عجلة اطلاق صاروخ بلاستيكي متوسط، الذي يصلح لارسال الرءوس النووية .. كذلك نستطيع أن نضيف أن مدمرة بحرية تقليدية، لا يقل ثمنها عن ثمن ثلاث غواصات نووية. هذه المفاهيم الخاطئة يجب أن تزال من الادراك العربي ..

السلاح النووي وعملية التوازن الاقليمي

يرتبط بذلك مفهوم آخر، بدوره خاطئ ؛ ولكن له آثاراً خطيرة، بالنسبة للتعامل مع هذا السلاح في منطقة الشرق الأوسط، ونقصد بذلك مفهوم توازن الرعب كأداة حاسمة في تحقيق تحييد السلاح .. هذا المفهوم هو الذي يسيطر على التوازن النووي، على مستوى التعامل بين الدولتين الأعظم .. خير وسيلة لمنع أي طرف من استخدام السلاح الذري، هو امتلاكه وبنفس القوة والفاعلية والمستوى من الجانب الآخر .. في لحظة معينة، تسرب المفهوم في الادراك العسكري والسياسي العربي، حيث تصور المسئولون أن امتلاك السلاح من الجانب العربي سوف يكون سبباً كافياً، لتحييد السلاح فلا تستخدمه أو تفكر في استخدامه القيادة الاسرائيلية .. ولعل هذا هو أيضاً السبب في أن أحد عناصر السياسة الاسرائيلية لا تسمح لأي دولة عربية بامتلاك السلاح النووي، لأنها بذلك تضمن امكانية الممارسة والإرهاب أو الردع بصورة فاعلة في مواجهة خصومها ..

هذا المفهوم الخاطئ ، أو بعبارة أدق لا يصلح لتفسير علاقة التوازن الاقليمية، وإن كان يصلح لتفسير علاقة التوازن الكلية الشاملة. لماذا ؟

(أولاً) يجب أن نتذكر أنه في علاقة التوازن الدولي هناك أطراف غير الدولتين الأعظم يمكن في إطارها استخدام السلاح الذري .. في لحظة معينة عَرض (ريجان) استخدام هذا السلاح في تعامله مع الاتحاد السوفييتي في الأرض الأوروبية .. ورغم أنه كان غير موفق في هذا العرض، إلا أنه يعكس حالة فكرية قائمة ومتداولة بين المسئولين، سواء في واشنطن أو في موسكو، وإذا كانت أوروبا ولها وزنها قد ثأرت فلماذا لا يستخدم هذا السلاح في خارج أوروبا أي في أحد أجزاء العالم الثالث، وبصفة خاصة في منطقة كالعالم العربي، أو أفريقيا السوداء ؛ وهو ما يتفق مع التوجهات الخفية للدول البيضاء ؟ هذا الاحتمال لا موضع له بالنسبة للقوى النووية الاقليمية، لأنها تستطيع ولا تملك مثل هذه القدرة.

(ثانياً) أن السلاح في العلاقة بين القوتين الأعظم، هو أساساً سلاح ردعي. ولكنه ليس سلاحاً للممارسة .. والسبب في ذلك يعود أساساً إلى أن كلتا القوتين الأعظم تمتلك من السلاح التقليدي ما يسمح لهما بقوة تدميرية مخيفة، ومن ثم فهما ليستا في حاجة إلى استخدام السلاح النووي .. في القوى الإقليمية فإن هذا السلاح أي النووي، ليس سلاحاً فقط ردعياً بل هو بالأساس لتحقيق السيادة لأحد الأطراف في مواجهة الأطراف الاخرى، ولذلك فهو ليس سلاحاً ردعياً بالأساس بل هو سلاح للممارسة .. وقد رأينا قبل ذلك هذا التحول في السلاح النووي الإسرائيلي، منذ اكتشاف القنبلة النووية التكتيكية .. إسرائيل

تعد نفسها لاستخدام هذه القنبلة، لأنها سوف تسمح لها بتحقيق الهيمنة على المنطقة، وهو في جوهره أداة لخلق الاختلال في التوازن السلاحي في المنطقة لصالحها.

(ثالثاً) ويبرز هذا في صورة واضحة، بالنسبة لما يسمى بالضربة الثانية .. ففي الادراك السائد بالنسبة للسلاح النووي، واستخدامه من جانب الدولتين الأعظم، أن العبرة الحقيقية في حالة استخدام السلاح، هو من يوجه الضربة الثانية .. ومعنى ذلك أن الضربة الأولى لن تحسم المعركة، حيث الطرف الثاني في حالة استعداد دائمة، وما أن تصيبه الأولى حتى يأتي رد فعله في ضربة ثانية، هي وحدها الحاسمة بحيث اما تلقي الخصم أرضاً، فتحقق له الفوز، أو تأتي محدودة الفاعلية فتكون النهاية، ولكن في نطاق التعامل الاقليمي، وفي ضوء ما سبق وقدمناه لن تكون هناك ضربة ثانية .. الطرف الثاني لا يملك أي امكانيات أو امكانياته محدودة، بحيث أن الضربة الثانية لو حدثت فلن تأتي من الطرف الذي خضع للضربة الأولى، وانما سوف يكون مصدرها نفس الذي صدرت منه الضربة الأولى.

القدرة النووية الإسرائيلية

قبل أن نواصل هذا التحليل، يجب أن نحدد بصورة دقيقة، القدرة النووية الإسرائيلية وخصائصها .. سبق وذكرنا في أكثر من مناسبة، أننا لا نملك معلومات موثوقاً بها، وليست لدينا أجهزة للمعلومات، وبصفة خاصة مراكز استراتيجية تستطيع أن تقول كلمتها بذلك الخصوص. هذا التقدير من جانبنا، هو نتيجة جهود فردية أجراها بمشاركتنا البعض من طلبتنا في بغداد، وحيث أخضعنا هذا الموضوع لدراسة حادة خلال قرابة ثلاثة أعوام، شاركنا فيها بعض العلماء الفرنسيين، وبصفة خاصة مركز الدراسات الاستراتيجية القومية بباريس .. ومن ثم يجب أن يكون واضحاً أن التقدير مهما بلغ من دقه، فإنه تعوزه المساهمة الجادة المسئولة .. كذلك فإن الثقة في ذلك الذي يقدمه العلماء الفرنسيون، محدودة فنحن نعلم بأن التعاون بين السلطات الفرنسية، وتلك الإسرائيلية حتى هذه اللحظة على قدم وساق.

المتغيرات التي تتحكم في نوعية وخصائص السلاح النووي الإسرائيلي (أربعة:

(أولاً) سيطرة القنابل النووية الصغيرة .. لقد سبق وذكرنا الاكتشاف المتعلق بالقنابل النووية التكتيكية إسرائيل منذ ذلك التاريخ لابد أن تتجه فقط لانتاج هذا النوع من القنابل .. لماذا ؟

1- توزع الأهداف في منطقة الشرق الأوسط التي سوف تكون مسرحاً للعمليات، ومن ثم فامتلاكها لعدد كبير من القنابل الصغيرة، يمكن إسرائيل من أن تصيب العديد من الأهداف الموزعة على رقعة جغرافية متسعة.

2- استخدام قنابل صغيرة، في حالة اسرائيل يمكنها من تحقيق فاعلية أكبر لالحاق الأذى بأكبر قسط من الأهداف.

3- كذلك فإن قذف القنابل الصغيرة، أكثر سهولة من القنابل العملاقة ؛ بل وهو بفضل الأدوات التي تملكها إسرائيل يصير أكثر دقة.

4- هذا إلى جوار أنه أقل تكلفة.

5- وذلك دون الحديث عن أن القنابل الصغيرة، ليست في حاجة إلى إجراء تجارب للتفجير، وهو أمر يجعل إسرائيل تملك استقلالاً معيناً في انتاج تلك القنابل.

6- وأخيراً ولعل هذا أهم متغير وهو أن هذه القنابل ورغم قوتها التدميرية الرهيبة فإنها محدودة من حيث الاشعاع الذري، ومن ثم، فإن إسرائيل تصير مطمئنة ولو نسبياً على عكس الحال بالنسبة للقنابل العملاقة.

(ثانياً) الواقع أن مصدر ذلك الخيال الاستراتيجي، أن حاجة إسرائيل للسلاح النووي ليس كحاجة الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي، أو غيرهما من الدول النووية الكبري، إنها -أي إسرائيل- وهي في قلب الوطن العربي، وذات مساحة صغيرة لا يمكن أن تستخدم ضد جيرانها قنبلة نووية كبيرة، لأن هذا يشكل خطراً على أرضها ؛ بل وحتى ولو استخدمت القنبلة النووية الكبيرة في أرض بعيدة عنها، فإن ضخامة الإشعاع يشكل خطراً على احتمالات التوسع والغزو الاقتصادي، الذي هو محور سياستها .. رغم ذلك فإسرائيل تمتلك أيضاً قنابل متوسطة، وهي التي كانت تنتجها قبل توصلها إلى إنتاج القنبلة التكتيكية.

وبصفة عامة نعتقد أن اسرائيل حالياً تملك:

1- حوالي ثلاثين قنبلة من زنة 8 ك.ج، وقد يكون عددها لا يتجاوز عشر قنابل، وهي التي أنتجت قبل، وكما سبق وذكرنا، التوجه إلى القنابل الصغيرة.

2- عدداً من القنابل أو الرءوس النووية التي يتراوح عددها ما بين مائة قنبلة ومائتين من النوع الصغير جداً، والذي لا يتجاوز وزنه 2,5 ك.ج .. مرد هذا التقدير حجم اليورانيوم الذي حققته اسرائيل من جانب، وتحليلات الحوار والتصريحات التي صدرت من العالم الفني لإسرائيل (فانونو).

3- وهي قادرة على أن نضيف إلى هذا العدد، وبإمكانياتها الحالية السنوية حوالي ثلاث قنابل وابتداء من عام 1986 وهو العام الذي عُرف فيه، أن إسرائيل تملك حوالي مائتي رأس نووية.

4- وذلك دون الحديث عن القنابل النووية المخزنة لصالح الولايات المتحدة في إسرائيل.

(ثالثاً) الأسلحة النووية الإسرائيلية مفككة، وهي بحاجة إلى تركيب. ويستنتج ذلك من رواية التايم بخصوص استخدام السلاح النووي في حرب أكتوبر 1973 ولا يوجد ما يحمل على الاعتقاد بأن السلطات المسئولة قد غيرت من سياستها بذلك الخصوص. عملية التركيب هذه في حاجة فقط إلى 72 ساعة .. بطبيعة الحال هذا لا يمنع من أنه خلال الفترة الماضية منذ عام 1973 وبصفة خاصة، عقب ضرب المفاعل النووي في بغداد، أن تكون لدي اسرائيل بعض القنابل الجاهزة للاستعمال الفوري وبصفة خاصة من القنابل الصغيرة الحجم.

(رابعاً) هذه القنابل مخزّنة في أقباء تحت الأرض في موقع قريب من مفاعل ديمونا أو تحت نفس المفاعل .. والواقع أن هذا خير موقع لتخزينها، سواء لأن صحراء النقب أفضل مكان في اسرائيل بعيد عن أعداء اسرائيل، سواء لأن هذه الصحراء مكان غير مسكون ومن ثم تصير مكاناً ملائماً لخزن الأسلحة النووية، بحيث أن الخسائر لو حدث انفجار تكون محدودة. سواء لأن التدابير الأمنية في ذلك المكان أكثر سهولة وأكثر فاعلية سواء أخيراً لأن التخزين بالقرب من المفاعل، تقلل من النفقات بالنسبة للنقل.

ليس هذا موضع الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة في كلياتها .. ولكننا لا نستطيع أن نترك الحديث عن السلاح النووي دون التعرض للاستراتيجية المتعلقة بالسلاح النووي، على أن نتعرض للديناميات العامة للتعامل القتالي إلى موضعه، عقب أن نحلل الأسلحة الخمسة التي سوف تستند إليها إسرائيل في حربها القادمة.